

Distr.: General
9 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من مؤسسة مؤتمر القمة العالمي للمرأة، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق



البيان

التقدم الذي أحرزته المرأة عبر تاريخ الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٥ هو قصة رائعة. فقد حظيت المساواة بين الجنسين بأسبقيات دولية خلال عقد الأمم المتحدة للمرأة ومؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأربعة التي عُقدت في مكسيكو، وكوبنهاغن، ونيروبي، وبيجين. وما تمكين المرأة والمكاسب التي تحققت في أنحاء العالم إلا إنجاز حقيقي للبشرية. وقد وفّرت الأهداف الإنمائية للألفية خارطة طريق لتحقيق المكاسب الهامة التي تتحقق تباعا. بيد أن هذه المجموعة من الأهداف ما هي سوى جزء صغير مما ينبغي تحقيقه.

إن خطة العمل لما بعد ٢٠١٥ تتيح فرصة لتجديد التزامنا بالقضاء نهائيا على الأسباب الجذرية للمساواة بين الجنسين، ومنها على سبيل المثال:

- المواقف والقوالب النمطية والممارسات الثابتة التي تفرض اجتماعيا أدوارا وعلاقات للجنسين، وتُقتصر عمل المرأة على الرعاية غير مدفوعة الأجر وعلى دور الإنجاب.
- استخدام التقاليد والثقافة كذريعة لحرمان المرأة من حقوق الإنسان الأساسية المتعلقة بها.
- الأخذ بنموذج للتنمية لا يجعل الناس، وخصوصا النساء والأطفال، في صميم التخطيط.
- وجود نموذج اقتصادي سائد مشجع للربح والجشع والاستغلال الاقتصادي القصير الأجل، مما يضر بالعدالة الاجتماعية ورفاه الأجيال ومجتمعاتها وبيئاتها.

كم مرة يجب علينا أن نطالب بحقوقنا وبالمساواة بين الجنسين؟ هل ستواصل الدول الأعضاء اعتماد عشرات القرارات والإعلانات بشأن تمكين المرأة دون تنفيذ ملموس لها؟ وبالنظر إلى أن النساء يُشكلن نصف البشر، وإدراكا لما يُسهم به في تحقيق المساواة والتنمية والسلام، وبالنظر إلى المعارف والإحصاءات التي تواصل الأمم المتحدة تقديمها للعالم، يجب علينا أن نطرح أسئلة مثيرة للانزعاج.

كم مرة يلزم أن نكرر القول بأن المرأة تعمل من أجل البشرية جمعاء وتُعنى بها، وتُسهم في إقامة عالم يعمل لصالح الجميع؟ والواقع مرتبط بمنجزات الأهداف الإنمائية للألفية، وهي: تمكين المرأة، وإنتاج الأغذية، وتوفير التعليم للجميع، وتحسين صحة الأم، وتخفيض معدل وفيات الأطفال، وحماية البيئة. وهذه المكاسب كلها مرتبطة بمشاركة المرأة التامة.

كم مرة يلزم أن نُشدد على أنه لن تكون هناك تنمية مستدامة بدون تحقيق السلام والأمن البشري، وأنه يجب إشراك المرأة بصورة تامة بصفتها شريكا رئيسيا في عمليات السلام، والوساطة، والتفاوض، والحكم؟

كم مرة يلزم أن تُدكر حكوماتنا بأن تتخذ إجراءات فيما يتعلق بأشكال اللامساواة بين الجنسين التي منها ما يلي:

- أن ٩٥ في المائة من العنف المترلي يُرتكب ضد النساء.
- أن ٨٠ في المائة من الأشخاص المتجر بهم في العالم من النساء.
- أن ٨٠ في المائة من اللاجئين في العالم من النساء والأطفال.
- أن ٧٠ في المائة من الفقراء في العالم من النساء.
- أن ٦٦ في المائة من مجموع ساعات العمل المدفوع الأجر أو غير المدفوع الأجر في العالم، تقوم بها النساء.
- أن ٦٠ في المائة من الجائعين في العالم من النساء والفتيات.
- أن النساء لا يشغلن سوى ٢٠ في المائة من المقاعد البرلمانية في العالم.
- أن النساء لا يملكن إلا ١٥ في المائة من مجموع الممتلكات.
- أن النساء ما زلن يتقاضين مرتبات تقل بنسبة ٢٠ إلى ٣٠ في المائة عما يتقاضاه الرجال عن العمل ذاته.
- أن هناك أكثر من ٢٠٠ مليون امرأة في أنحاء العالم لا تتاح لهن سبل تنظيم الأسرة.
- أن هناك ١٢٣ مليون من الشباب (من تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة) على صعيد العالم، لا تتوافر لهم مهارات القراءة والكتابة الأساسية؛ وأن ٦١ في المائة منهم شابات.
- أنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية، سيكون ١٤٢ مليون فتاة قد تزوجن قبل بلوغهن الثامنة عشرة بحلول عام ٢٠٢٠.

كم مرة يلزم أن نُكرر القول بأن الحوكمة غير الملائمة والموارد المحدودة لم يعودا عذرا؟ فالعالم تتوافر له الموارد المالية. وقد حان الوقت لتجاوز النماذج الاقتصادية القائمة على تحقيق الربح. ويجب ألا يتراجع إطار التنمية الجديد عن الوفاء بالالتزامات العالمية الحالية، وبخاصة ما لم يتحقق من الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف العالمية الأخرى.

لا علم لأحد بالإجابة عن هذه الأسئلة. ونحن ندعو جميع الدول الأعضاء إلى التركيز على خطة عمل دعما لإحداث تغيير حقيقي في وضع المرأة. وقد أوضح السفير أنوار الكريم شودري، الرئيس السابق لمجلس الأمن، في كلمته أمام المنتدى الرفيع المستوى بشأن

ثقافة السلام في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أن ذلك الأمر أساسي لمستقبل الرجال والنساء على السواء فقال: ”إن حق الإنسان في السلام لن يتيسر نيله ما لم تتحقق المساواة للمرأة في جميع مجالات النشاط البشري. وبدون تحقيق السلام يستحيل تحقيق التنمية، وبدون المرأة لن يكون تحقيق السلام ولا التنمية ممكناً“.

وستواصل نساء العالم المطالبة بالمساءلة من جانب الحكومات، إدراكاً منهن بأن التغيير الاجتماعي يتطلب استمرار مشاركة الناس والتزامهم بتحقيق المساواة والتنمية والسلام للجميع.

ملاحظة: أيدت هذا البيان المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس: منظمة تضامن المرأة الأفريقية، والاتحاد الدولي للجامعات، والمنظمة الدولية لتطوير الرعاية الطبية، ومشروع إرث الأم والحركة العالمية للمنظمة الدولية للأمهات، والرابطة النسائية لعموم منطقة المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا، والمؤسسة الدولية للطهي بالطاقة الشمسية، ومؤسسة مؤتمر القمة العالمي للمرأة، وجمعية الشابات المسيحية العالمية.